إمطانس شحادة[1]

٤٠ عاماً على الاحتلال: مواقف المجتمع الإسرائيلي من قضايا السلام

نستعرض في هذا المقال المقتضب التطابق بين السياسات الحكومية والأعراف والمواقف الشّائعة لدى المجتمع اليهوديّ في اسرائيل، في قضايا السلام والحلول المطروحة، بعد مرور أربعين عاما على الاحتلال الإسرائيلي لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك الجولان. تنبع الحاجة الى متابعة مواقف ودعم الجمهور لسياسات النّظام، في ضوء العلاقة العضوية بين مواقف الجمهور ومنظومة القيم المهيمنة، وبين ماهيّة السّياسة والخطط التنفيذيّة للسلطة. نعنى بهذا أنّ الثّقافة السياسيّة السّائدة تؤثّر على ماهيّة السياسة. إذ تُلْقِي الثّقافة السياسيّة ومواقف الجمهور بظلالها، بالضّرورة، على جوهر السياسة وعلى سلوك الحكم. وتجاهل هذا الجانب، يعيق فهم العمليّة السياسيّة.[2] في حالتنا، تعتبر الثّقافة السّياسيّة في أوساط مجموعة الأغلبيّة اليهوديّة الأرضيه الخصبة لإقرار السياسات وبرامج عمل المؤسسات المختلفة في الكثير من الجوانب، ومنها ما يتعلق بإمكانيات السلام بين دولة إسرائيل والشعب الفلسطيني وبينها وبين سورية.

من أهمّ الاستطلاعات الشّاملة في إسرائيل، لرصد آراء ومواقف الجمهور حيال القضايا المركزيّة على الاجندة العامة في الدولة، وسبر أغوار مركبات الهوية الجمعية والفردية للمواطنين، ودراسة انماط التصرف السياسي، هي تلك (الاستطلاعات) التي يعدها المعهد الاسرائيلي للديمقراطية قبيل كل انتخابات إسرائيلية.[3] سوف نستعرض في الفقرات القادمة جزءاً من تلك الاستطلاعات على امتداد عشرة اعوام، من العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٦، والمتعلق بمواقف المجتمع الإسرائيلي (والقصد اليهودي فقط دون ان نشمل المستطلعين العرب في العرض) تجاه قضايا السلام في المنطقة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية وللجولان السوري. ونسعى في ذلك لمتابعة الثابت والمتغير في تلك الاراء والمواقف. وقد تم اختيار العام ١٩٩٦ كونه شمل أول انتخابات إسرائيلية بعد توقيع اتفاقيات اوسلو، وتوقيع اتفاقية السلام مع الاردن ومقتل رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين. بالاضافة، فان الموضوع الاساس داخل المجتمع اليهودي في تلك الانتخابات تمحور حول اتفاقيات اوسلو. حينها بدأت عملية السلام تحتل قسطا

[1] باحث في مركز مدى الكرمل وطالب دكتوراه في العلوم السياسية في الجامعة العبرية بالقدس.

مهماً من حيز المعارك الانتخابية داخل إسرائيل، كما ان استطلاعات الرأي العام قبيل الانتخابات بدأت تتناول هذه الجوانب أكثر من ذي قبل، مما يوفر لنا امكانية مقارنتها مع اعوام مقبلة. وتشكل انتخابات العام ٢٠٠٦ نهاية وهم اتفاقيات السلام وانهيار العملية السلمية بشكل كامل.

اعتقد بعض علماء الاجتماع المتخصصين في دراسة المجتمع الإسرائيلي ان مرحلة التسعينيات حملت مخاض تحول نوعي في الثقافة السياسية الجمعية داخل المجتمع، إذ احتدم الصراع على طابع ومستقبل إسرائيل بين النخب التقليدية المسيطرة تاريخيا (الغربية–الاشكنازية) وبين مجموعة اليهود الشرقيين.[٤] ارادت الاولى اللحاق بركب العولمة الاقتصادية والاندماج العالمي كوسيلة للحفاظ على قيادتها للمجتمع الاسرائيلي، وجني الثمار الاقتصادية والمالية. تطلب تحقيق ذلك دفع ثمن للمنظومة الدولية، بصيغة انهاء الاحتلال، وداخليا كان الثمن لبرلة صيغة المواطنة في الدولة والتخلي عن صيغة المواطنة الجمهورانية التي نظمت مكانة المجموعات المختلفة في الدولة. أي ان المصالح الاقتصادية حددت، الى حد بعيد، التصرف السياسي وتبلور الخطاب المهيمن. بالمقابل سادت القناعة لدى مجموعة اليهود الشرقيين ان تعزيز المواطنة الاثنية، والتشديد على الطابع اليهودي للدولة، يمكن ان يساهم في تحسين مكانتهم الجمعية في سياق المواطنة المتعددة والمركبة في إسرائيل. من هنا حاول هؤلاء عرض خطاب ورؤية مغايرة لمستقبل الدولة، وعارضوا انهاء الاحتلال وتغيير الايديولوجيا الاقتصادية فيها.

يدعي عالم الاجتماع الإسرائيلي اوري رام ان الصدام او المنافسة كانت على أسس ثقافية بين المجموعة الاجتماعية ذات الميول للثقافة العالمية وقبول العولمة، وهي أيضا رابحة اقتصاديا من اندماج إسرائيل في العولمة، وبين المجموعات ذات الثقافة المحلية والخاسرة اقتصاديا. أرادت الأولى قطف ثمار الاندماج ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، ودعمت إنهاء الاستعمار الإسرائيلي للأراضي المحتلة. أما المجموعات الثقافية الخاسرة فقد عارضت هذا التحول.[٥] ويدعي الباحث غاي بن بورات ان المبادرة لعملية السلام جاءت من قبل مجموعات اقتصادية ورجال أعمال نافذين أرادوا جني ثمار الاندماج باقتصاد المنطقة والعالم، ومن هنا سعوا لعرض خطاب ثقافي سياسي لدعم سياساتهم، الا ان هؤلاء فشلوا في تحويل ذلك الخطاب الى ثقافة مهيمنة (بالمفهوم الغرامشي) داخل المجتمع الإسرائيلي،

٤٠عاما على الاحتلال.. ولا سلام.

وبقي السواد الاعظم من المجتمع الإسرائيلي رافضاً لهذا الخطاب، بل وان أجزاء منه عرضت خطاباً منافساً. وكانت الغلبة للخطاب المنافس نتيجة نفور طبقات كثيرة من خطاب المجموعات الاقتصادية والشركات الكبرى (بين بورات ٢٠٠٦).

يمكننا الاستنتاج ان التحولات في السياسات الإسرائيلية لم تكن نتيجة تغير ما في الاسس المكونة للعقلية الإسرائيلية، ولم تأت لتعالج الغبن التاريخي الناتج عن الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي، انما نتيجة لحسابات الربح والخسارة. ولا نقصد في هذا ان التحولات التي حصلت داخل المجتمع الإسرائيلي في تلك الفترة كانت هشة أو سطحية، ولكن هدف النخب الإسرائيلية من ذلك التحول كان محدداً، على عكس المبالغة الدولية والعربية في قراءة التحول السياسي في إسرائيل والذي ظهر في مرحلة رابين. فاستعداد التفاوض ومنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً لم يتناقض مع فهم إسرائيل لذاتها ومع أهداف المشروع الصهيوني، وعكس براغماتية واضحة للتعامل مع المتغيرات الدولية واقتناص فرصة ذهبية لشرعنة الكيان الصهيوني في المنطقة، نتيجةً لتراكم عدة تحولات في لحظة زمنية حاسمة. المعطيات الواردة في المقال تدعم هذا الادعاء.

لا نرمي في هذا المقال لتقديم تحليل نظري لتصرفات المجتمع الإسرائيلي، او الثقافة السياسية وانماط التصرف السياسي له، فتلك تحتاج لنوعية ابحاث مختلفة ولمساحة أكبر. لكننا نهدف الاستفسار حول وجود تغيرات جوهرية في مواقف الجمهور اليهودي في الدولة حيال قضايا اساسية تتعلق بقضية السلام وانهاء الاحتلال، منذ بداياتها وحتى انهيارها، اعتمادًا على متابعة معمقة وقراءة في استطلاعات للراي العام تعد بشكل علمي ومهني بارزين، تنفذ عن

طريق اللقاءات الشخصية في فترات حراك سياسي غير اعتيادي يرتفع فيها منسوب الاهتمام السياسي ومتابعة القضاية العامة لدى المواطنين، وهي فترات الانتخابات العامة. اي ان توقيت تلك الاستطلاعات مميز ويختلف عن الاستطلاعات الدورية (الصحافية بالاساس)، وشرعيتها العلمية تمنحها مصداقية عالية،[٦] كما ان المواضيع المطروحة فيها تقرر وتفسر الى حد بعيد انماط التصويت لدى الناخب الإسرائيلي وفقا للدراسات المتتالية.[٧]

تشمل تلك الاستطلاعات اسئلة حول مدى موافقة المستطلع مع عدة قضايا، منها: الموافقة على ان تقوم دولة إسرائيل بإرجاع أراضٍ مقابل السلام. في بعض الاعوام يُحدد السؤال حول أراضٍ فلسطينية مقابل سلام مع الطرف الفلسطيني، وفي بعض الحالات يكون السؤال عاماً. أسئلة أخرى تتكرر في تلك الاستطلاعات تتعلق بمواقف الجمهور الإسرائيلي تجاه إقامة دولة فلسطينية؛ إزالة المستوطنات؛ الإنسحاب من الجولان ودعم سياسات لتشجيع هجرة المواطنين العرب من إسرائيل. نعرض في الجزء التالي مقارنة لمواقف المستطلعين في الأعوام ١٩٩٦، ١٩٩٩، ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦، وفي القسم الثاني من المقال نتوسع في مقارنة المعطيات للعام ٢٠٠٦.

نستهل العرض بسؤال أساسي في عملية السلام، وهو مدى موافقة المجتمع الإسرائيلي مع مبدأ السلام مقابل الأرض.

١- إرجاع أراضٍ مقابل السلام (بالنسبة المئوية)

	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٦
أُعارض بشدة	٢١,٨	٢١,٩	٢٢,٦	٢٥,٤
أُعارض	٢٠	١٤,٦	٢٣,٣	٢٠,١
أُوافق	٢٨	٢٩,٥	٣٥,٦	٣١,٨
أُوافق بشدة	٣٠,٢	٣٣,٩	١٨,٥	٢٢,٧

يُطلب من المُستَطلَع في هذا السؤال اختيار اجابة من بين أربعة احتمالات: على إسرائيل ان توافق بالتأكيد؛ ان توافق؛ ان تعارض؛ وان تعارض بالتأكيد على إرجاع أراض مقابل السلام. من هنا يمكن للمُستَطلَع ان يبدي موقفاً واضحاً ضد إرجاع أراضٍ أو موقفاً واضحاً مع إرجاع أراضٍ أو موقفاً وسطياً لا يعارض او يقبل بشدة. ومن النتائج المعروضة في الجدول ١ يمكننا الملاحظة انه لم يكن في أية فترة من الفترات إجماع إسرائيلي يتضمن موافقة مؤكدة لإرجاع أراضٍ مقابل السلام، وان معظم المُستَطلَعين، قرابة الـ ٥٠ ٪، يفضل تبني موقف وسطي. وقد بلغت اكبر نسبة دعم لإرجاع الأراضي قبيل انتخابات العام ١٩٩٩، أي في المعركة الانتخابية بين باراك ونتنياهو. مع العلم ان صيغة السؤال المطروح هي إرجاع أراضٍ محتلة وليس إرجاع كافة الأراضي المحتلة. ومن المفيد بمكان، العودة هنا والتذكير بمواقف باراك، او بالاحرى بـ" لاءات" باراك الاربع التي تضمنت فيما تضمت، عدم الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة، وإبقاء كتل استيطانية. و على الرغم من ذلك فإن الفارق في نسبة من أجابوا إنهم يوافقون بشدة على إرجاع أراضٍ مقابل السلام لم يختلف كثيرا عن استطلاع العام ١٩٩٦، مع ان نتيجة الانتخابات كانت مختلفة. بمعنى انه في العام ١٩٩٦ فاز حزب الليكود وفي العام ١٩٩٩ فاز حزب العمل على الرغم من عدم وجود فروق كبيرة في مواقف الجمهور في مسألة إرجاع الأراضي مقابل السلام.

أما بالنسبة لحجم المعارضين بشكل قاطع لإرجاع أراضٍ، نلاحظ انه حتى العام ٢٠٠٣ كانت نسبة هؤلاء متقاربة جدا، قرابة الـ ٢٢٪، وقد ارتفعت في العام ٢٠٠٦ وبعد الانسحاب أحادي الجانب من غزة الى ٢٥,٤ ٪. ويمكن تفسير ذلك بالتهويل الاعلامي والمبالغة في تصوير "المأساة" التي رافقت عملية الانسحاب واخلاء المستوطنين، وتسويق صعوبة العملية ومخاطرها على الوضع الإسرائيلي الداخلي بغية إقناع العالم بصعوبة الانسحابات الإسرائيلية وعدم جدوى الإلحاح عليها بذلك. وقد يكون العامل النفسي أثر على مواقف الجمهور الإسرائيلي وزاد الرفض لتكرار تلك المشاهد والرغبة في الحفاظ على اجماع داخلي.

بالرغم من هذه المواقف فاز في الانتخابات حزب كديما الذي نفذ قيادة عملية الانسحاب من غزة (عندما كانوا في حزب الليكود) وخاض المعركة الانتخابية تحت شعار "الانكفاء الى داخل إسرائيل" والانفصال الديمغرافي عن الفلسطينيين، بغية الحفاظ على الدولة اليهودية. خلاصة القول انه مع مرور الوقت تزيد نسبة المعارضين للانسحابات وإرجاع الأراضي مقابل السلام.

يتضمن الاستطلاع سؤالاً إضافياً يساعدنا على فهم مواقف الجمهور الإسرائيلي تجاه السلام، وهو سؤال حول الموافقة على إقامة دولة فلسطينية. إذ يُسأل المُستَطلَع في هذا الجانب عن موقفه تجاه المقولة ان على دولة إسرائيل الموافقة على إقامة دولة فلسطينية.

٢- على إسرائيل ان توافق على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار اتفاق سلام شامل (بالنسبة المئوية)

	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٦
بالتأكيد نعم	١٦,٦	١٤,٥	١٤,١	٢١,٩
اعتقد ذلك	٣١,٧	٣٩,٥	٣٣,٧	٤١,٠
لا اعتقد	٢٤,١	٢٦,٤	٢٩,٣	١٥,٤
بالتأكيد لا	٢٧,٦	١٩,٥	٢٢,٩	٢١,٧

إقامة دولة فلسطينية، بالمفهوم والشروط الإسرائيلية، بات أمرًا مقبولاً على قسم كبير من المجتمع الإسرائيلي في العام ٢٠٠٦. اذ يؤيد قرابة ٦٢ ٪ من المستطلعين، بدرجات متفاوتة، إقامة دولة فلسطينية على قسم من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد ان عارض ذلك نحو ٥٠ ٪ من المستطلعين على امتداد الفترة ما بين ١٩٩٦ و ٢٠٠٣. لكن هذه الموافقة يجب ان لا تموه القارئ العربي وعلينا ربطها بالشروط الإسرائيلية، اي ان الموافقة تكون دائما مشروطة بالشروط الإسرائيلية المعهودة. وعلينا ربط هذه الموافقة مع رفض قرابة الـ ٥٠ ٪ من المستطلعين إرجاع الأراضي مقابل السلام. لن ندخل هنا في التناقد ما بين الموافقة على إقامة دولة دون الموافقة على ارجاع أراض، لكن الواضح ان الجمهور الإسرائيلي يوافق على إقامة دولة فلسطينية نظريا فقط دون ان تترسخ تلك على الارض. كما ان معظم المستطلعين، كما سنوضح في الجدول التالي (٣)، يرفضون إخلاء كافة المستوطنات القائمة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يعبر عن تناقض إضافي مع الموقف العلني المؤيد لإقامة دولة فلسطينية.

جزء صغير جدا من المستطلعين يخرج عن الاجماع الإسرائيلي القائل بعبثية النقاش حول اخلاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية. فالمطالبة بذلك من قبل الفلسطينيين والعالم العربي هي دربٌ من دروب الخيال. فعلى مدار الفترة الممتدة من العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٦، ورغم اختلاف البيئة السياسية والأمنية واختلاف هوية الحزب الحاكم في إسرائيل، وبمعزل عن الوضع الدولي، نجد رفضاً كبيراً من قبل المجتمع الإسرائيلي لإخلاء مستوطنات، او على الأقل إجماعاً حول ابقاء كتل استيطانية كبيرة تحول دون خلق تواصل جغرافي في مناطق السلطة الفلسطينية. ولم تتعد نسبة الموافقين على اخلاء مستوطنات على مدار الفترة الـ ١٧ ٪. ودعم الجزء الأكبر من المستطلعين وعلى مدار العشر سنوات إخلاء قسم من المستوطنات وإبقاء الكتل الاستيطانية الكبيرة. وما زال جزء لا يستهان به يعارض بشكل قاطع أية عملية إجلاء، بلغ في العام ٢٠٠٦ ٣٧,٧ ٪. بمعنى ان الإجماع القائم داخل المجتمع الإسرائيلي عابر للمشارب الفكرية ويتخطى الانتماءات الحزبية والتقسيمات العرقية. وان هذا الرفض غير مرتبط بالضرورة بانتفاضة الأقصى، إذ ان حجم المعارضين لم يتغير كثيراً منذ العام ١٩٩٦.

٣- إخلاء المستوطنات الإسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة (بالنسبة المئوية)

	١٩٩٦	٢٠٠٣	٢٠٠٦
لا أوافق	٣٥,٢	٣٠,٨	٣٧,٧
اخلاء قسم من المستوطنات لاسباب امنية وابقاء كتل استيطانية كبيرة	٤٩,٦	٥٢,٦	٤٥,٦
اوافق	١٥,٢	١٦,٦	١٦,٨

تناولنا حتى الآن أبرز مواقف الجمهور الإسرائيلي تجاه عملية السلام والحلول المطروحة في الشأن الفلسطيني. ولاحظنا ان المواقف تعكس إجماعاً إسرائيلياً واضحاً (يقوم على قبول مبدأ إقامة الدولة الفلسطينية دون الموافقة على منحها شروط الحياة والتواصل بين أراضيها)، يمتد منذ العام ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٦، دون علاقة بهوية الحزب الحاكم ودون علاقة بالاحداث على ارض الواقع، ودون علاقة بما يقوم به الطرف الفلسطيني. الا اننا لا يمكن ان نهمل الشطر الثاني من الاحتلال الإسرائيلي وعملية السلام المعطلة، ونقصد هنا احتلال الأراضي السورية وعملية السلام مع سورية. اذ توفر استطلاعات الرأي ذاتها معطيات عن مواقف المجتمع الإسرائيلي تجاه إرجاع الجولان المحتل لسورية مقابل اتفاقية سلام وترتيبات أمنية.

منذ العام ١٩٩٦ تحتوي الاستطلاعات على سؤال حول الموافقة على إرجاع أراضي هضبة الجولان الى سورية مقابل إتفاقية سلام. وبشكل مفاجئ غاب هذا السؤال عن استطلاع ٢٠٠٣ ربما بسبب تمحور تلك الانتخابات حول القضية الفلسطينية وكونها اول انتخابات برلمانية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى.

المعطيات الواردة في الجدول ٤ توفر للقارئ العربي صورة جلية لا لبس فيها حول الاجماع الصهيوني في قضية إرجاع الجولان المحتل. يدري معظم القراء انه منذ بداية التسعينيات كانت هناك عدة

مشهد من الجولان المحتل.

جولات من المفاوضات السورية الإسرائيلية، تمحورت في الأساس حول إرجاع الأراضي السورية المحتلة مقابل اتفاقية سلام وتطبيع العلاقات بين الدولتين. وبات واضحا بعد مرور تلك السنوات ان الطرف الإسرائيلي عرقل جميع تلك المحاولات بسبب رفضه التنازل عن ما ليس له اصلا. أي ان إسرائيل تتمسك بالسيطرة عنوةً على أراضٍ ليست لها وتريد بالمقابل تطبيعاً وعلاقات دبلوماسية. على ما يبدو فأن مواقف رؤساء الوزراء المتتالين عبرت بشكل صريح عن مواقف الجمهور الإسرائيلي. إذ يرفض السواد الاعظم من الجمهور الإسرائيلي إرجاع الجولان المحتل لسورية، كما يوضح الجدول ٤.

٤- إرجاع أراضي هضبة الجولان الى سورية مقابل اتفاقية (بالنسبة المئوية)

	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٦
إرجاع هضبة الجولان كاملة	٧,٥	٣,١	٤,١
إرجاع قسم كبير من هضبة الجولان	١٦,٥	١٥,١	١٠,٢
إرجاع جزء صغير من هضبة الجولان	٢٧,٩	٣٦,٨	٢١,٤
لا اوافق بتاتا على إرجاع هضبة الجولان	٤٨,١	٤٥,٠	٦٤,٢

قبل الدخول في مقارنة مواقف المجتمع الإسرائيلي تجاه إرجاع الأراضي السورية المحتلة، من الأهمية بمكان الإشارة هنا ان الوضعية القانونية للجولان تختلف عن الأراضي الفلسطينية، إذ ضُم الجولان للسيادة الإسرائيلية ؛ ثانيا معظم أهل الجولان هُجِروا عنه؛ لمرتفعات الجولان أهمية أمنية إستراتيجية في العقيدة العسكرية الإسرائيلية، كما تشكل منابع المياه فيه أهم المصادر المائية لإسرائيل. أي لا وجود لمخاوف ديمغرافية لدى المجتمع اليهودي من استمرار السيطرة على الجولان، كما لا يوجد تهديد أمني وثمن عسكري تدفعه إسرائيل مقابل استمرار السيطرة على الجولان، وتوصف الجبهة الشمالية بأنها من أهدأ الحدود الإسرائيلية منذ ١٩٦٧. ولا وجود لضغوطات دولية للانسحاب منه. لذلك قد يعكس رفض غالبية المستطلعين إرجاع الجولان المحتل، حتى مقابل اتفاقية سلام، عدم وجود ثمن ديمغرافي أو أمني. وكما حال المناطق الفلسطينية المحتلة أقيمت في الجولان مستوطنات إسرائيلية ومنشئات اقتصادية وصناعية.

بينما تعكس المواقف تجاه احتلال الأراضي الفلسطينية رغبة في "التخلص" من السكان الفلسطينيين، وابقاء أكبر قدر ممكن من الأراضي تحت السيطرة الإسرائيلية، بعد ان اثبتت الانتفاضة الاولى ان صيغة الاحتلال لا يمكن لها الاستمرار، واثبتت الانتفاضة الثانية عدم جدوى سياسات الاملاءات وفرض الحلول من طرف واحد دون التعامل مع الامور الجوهرية والأساسية. ففي الحالة الفلسطينية وبسبب اجبار المجتمع الإسرائيلي على دفع ثمن للاحتلال، تقوم الحكومات الإسرائيلية بمحاولات لفرض حلول، تتناقض في بعض الحالات ظاهريا مع الاجماع الإسرائيلي، لكنها تتماشى باطنيا مع مواقف المجتمع ومع الركائز الاساسية الجامعة لشرائح المجتمع اليهودي.

لا نقول هذا لنبرر مواقف المستطلعين ولا لتبرير السياسات الإسرائيلية، انما من منطلق إبراز الاختلاف في المنظور الإسرائيلي بين وضعية الجولان والأراضي الفلسطينية. ومن غير المستبعد ان تؤثر تلك الاختلافات على مواقف المجتمع الإسرائيلي. وفي الحالة السورية أيضا، بدأت المفاوضات السلمية مع إسرائيل منذ العام ١٩٩١ وطرح فيها الثمن البديهي لإحلال السلام، وهو إرجاع كافة الأراضي السورية المحتلة، ودائما رفضت الحكومات الإسرائيلية دفع هذا الثمن.

وفقا لمعطيات الجدول ٤ لا تتعدى نسبة الموافقين على إرجاع الجولان كاملا أربعة بالمئة في العام ٢٠٠٦، بينما بلغت ٧,٥ عام ١٩٩٦. نسبة ضئيلة توافق على إرجاع قسم كبير من الجولان، تتراوح بين ١٠,٢ ٪ في العام ٢٠٠٦ و ١٦,٥٪ في العام ١٩٩٦. وقد أبدى ٢١,٤ ٪ من المستطلعين في العام ٢٠٠٦ موافقة على إرجاع جزء صغير من الجولان، مقابل ٣٦,٨ ٪ في العام ١٩٩٩ (وهي أعلى نسبة موافقة على مدار العقد الأخير) و ٢٧,٩ ٪ في العام ١٩٩٦. وعلى ما يبدو، تعكس الموافقة على إرجاع جزء من الجولان، كبيرا كان أم صغير،

رفض إسرائيل العودة الى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وإبقاء بحيرة طبريا كاملةً تحت السيطرة الإسرائيلية. والأبرز في هذا المجال هو الرفض القاطع لـ ٦٤,٤ ٪ من المستطلعين في العام ٢٠٠٦ إرجاع أراضي الجولان المحتل مقابل اتفاقية سلام وترتيبات أمنية مقبولة على الجيش الإسرائيلي، وهي أعلى نسبة للرافضين منذ العام ١٩٩٦، من المهم الإشارة أن الاستطلاع كان في بداية عام ٢٠٠٦ أي قبل حرب إسرائيل على لبنان.

في ضوء هذه المواقف والمعطيات نستطيع القول ان الجمهور الإسرائيلي، على غرار القيادة الإسرائيلية، غير مهيأ لقبول مبدأ السلام العادل مع الشعوب العربية. فالتحولات السياسية والاجتماعية التي مرّ فيها المجتمع الإسرائيلي في التسعينيات هدفت الى تطبيع علاقات إسرائيل مع معظم دول العالم وقسم من الدول العربية، باستثناء تلك الدول تحتل جزءاً من أراضيها.

في ضوء هذه المواقف والمعطيات نستطيع القول ان الجمهور الإسرائيلي، على غرار القيادة الإسرائيلية، غير مهيأ لقبول مبدأ السلام العادل مع الشعوب العربية. فالتحولات السياسية والاجتماعية التي مرّ فيها المجتمع الإسرائيلي في التسعينيات هدفت الى تطبيع علاقات إسرائيل مع معظم دول العالم وقسم من الدول العربية، باستثناء تلك الدول تحتل جزءاً من أراضيها. بالاضافة، تحققت رغبة إسرائيل في ركوب قطار العولمة والانخراط في الاقتصاد العالمي وجني ثمارها، بواسطة استقطاب الاستثمارات الأجنبية، والشركات العالمية، وانهاء المقاطعة العربية، وفتح اسواق بعض الدول العربية للمنتجات والاستثمار الإسرائيلي. أي انها جنت الثمار الاقتصادية دون تقديم مقابل سياسي جوهري. جل ما قدمته يتلخص في مناورات سياسية وعلاقات عامة دولية وعربية حول رغبتها في إحلال السلام.

كما تشير المعطيات ان التغيرات السياسية، بالاساس تداول السلطة بين الاحزاب، لم يكن وليد غلبة ثقافة سياسية على أخرى ولم تعكس تحولاً في مفاهيم وموافق الجمهور الإسرائيلي، ولم تكن ثمة تغيرات جوهرية في الاجماع الإسرائيلي. انما يعود تداول السلطة وتغيير الحزب الحاكم الى منافسات داخل النخب الإسرائيلية، ويتأثر بشخصية المرشحين لرئاسة الحكومة، وبتصرفات الحزب الحاكم، وعلى وجهه الخصوص معاقبة أو مكافأة الحزب على أداء الحكومة.

نعود في القسم الأخير من هذا المقال الى انتخابات الكنيست الإسرائيلي عام ٢٠٠٦ لنوضح ما إذا كانت هناك فروقات جوهرية في

تظاهرة حديثة ضد الاحتلال في تل ابيب.

مواقف مؤيدي الأحزاب المختلفة، ونقتصر العرض على ناخبي لاحزاب الاساسية التي خاضت الانتخابات (حزب كديما، حزب الليكود، حزب العمل، حزب إسرائيل بيتنا–ليبرمان وحزب ميرتس وشاس).

تكمن أهمية هذا العرض في كون الإنتخابات الأخيرة حملت بعض الخصوصيات وجاءت في مرحلة مفصلية لها اسقاطات على عملية السلام ومستقبل المنطقة. شملت تلك الانتخابات تغيرات اساسية في الخارطة الحزبية الإسرائيلية، وكان واضحا خلالها ان الاحزاب الكبيرة التقليدية (الليكود والعمل) شارفت على انهاء وظيفتها التاريخية، بعد ان اقام رئيس الوزراء الاسبق شارون حزب كديما جمع في طياته شخصيات بارزة من حزب الليكود والعمل، وسوق هذا الحزب على انه حزب وسط. والملم في شؤون السياسة والاحزاب الإسرائيلية يستطيع ان يلحظ عدم وجود حاجة في الساحة الحزبية لحزب وسط– مركز بمفهومه التقليدي الغربي. ذلك ان معظم الخارطة الحزبية تتمحور في إسرائيل حول اجماع عام واضح المعالم يفقد الحاجة لاحزاب الوسط. فالوسط وفق المفهوم الإسرائيلي أصبح يهيمن على الخطاب السياسي، والقصد هو الإجماع على رفض حق العودة للاجئين الفلسطينين؛ عدم الانسحاب من جميع المناطق المحتلة، وإبقاء كتل استيطانية، عدم

تكمن أهمية هذا العرض في كون الإنتخابات الأخيرة حملت بعض الخصوصيات وجاءت في مرحلة مفصلية لها اسقاطات على عملية السلام ومستقبل المنطقة. شملت تلك الانتخابات تغيرات اساسية في الخارطة الحزبية الإسرائيلية، وكان واضحا خلالها ان الاحزاب الكبيرة التقليدية (الليكود والعمل) شارفت على انهاء وظيفتها التاريخية، بعد ان اقام رئيس الوزراء الاسبق شارون حزب كديما جمع في طياته شخصيات بارزة من حزب الليكود والعمل، وسوق هذا الحزب على انه حزب وسط.

السلام.. متى؟

العودة الى حدود الرابع من حزيران ٦٧؛ عدم التنازل عن القدس. ويدور النقاش في الساحة الحزبية والسياسية حول التفاصيل لا الاستراتيجية، وأي حزب يستطيع ان يفرض هذه الشروط على الطرف الفلسطيني بأقل ثمن. عنصر إضافي في خصوصيات انتخابات ٢٠٠٦ هو غياب شارون (من آخر قياديي الجيل المؤسس) عن المشهد السياسي، ما ترك أثرًا بالغًا على الساحة السياسية والحزبية، ولن ننسى أيضا ان الانتخابات جاءت بعد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة.

وفي استطلاع الرأي الذي أجرى قبيل الانتخابات، سئل المستطلعون بداية عن موقفهم حيال إمكانية استمرار الانسحابات الإسرائيلية أحادية الجانب من المناطق المحتلة.

٥- في حال تعثر التوصل الى اتفاقية سلام مع الفلسطينيين، على إسرائيل الاستمرار في انسحابات أحادية الجانب من مناطق محتلة في الضفة؟ (بالنسبة المئوية)

الاجابة	كافة المصوتين	كديما	الليكود	العمل	إسرائيل بيتنا (ليبرمان)	شاس	ميرتس
نعم بالتاكيد	١٥,٥	٢٢	٢,٥	٢٩,٩	٣,٧	٥,٧	٤١,٣
اعتقد ذلك	٢٥,٤	٣٩	١١,٣	٤١,٧	١٤,١	٨,٦	٤٤,٤
لا اعتقد	٢٤,٢	٢١,٢	٤٠,٣	١٦,٦	٣٦,٣	٢١,٤	١١,١
اعارض بشدة	٣٤,٩	١٧,٨	٤٥,٩	١١,٨	٤٥,٩	٦٤,٣	٣,٢

من الواضح وفقا لمعطيات الجدول ٥ ان غالبية المستطلعين ومن كافة المصوتين يرفضون استمرار الانسحابات احادية الجانب. ٢٤,٢ ٪ من المُستَطلعين لا يوافقون على استمرار الانسحابات الأحادية الجانب و- ٣٤,٩ ٪ يعارضون بشدة. فقط ١٥,٥ ٪ يؤيدون الاستمرار بهذا النهج. من الواضح أيضا وجود تفاوت بين مصوتي الاحزاب المختلفة. معارضة شديدة لهذا النهج تأتي من صفوف مصوتي الأحزاب اليمينية، الليكود، إسرائيل بيتنا وشاس، وكلما انتقلنا الى احزاب اقل تطرفا ترتفع نسبة المؤيدين، بالاساس بين مصوتي حزب ميرتس (الذي تحول الى ظاهرة هامشية في المشهد الحزبي والسياسي الإسرائيلي)، ومن ثم بين مصوتي حزب العمل وحزب كديما.

لكن الاهم في هذه الشق ان الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة لم تفرز حزباً مهيمناً يمكنه تركيب ائتلاف حكومي دون الحاجة لإحزاب متوسطة أخرى. بمعنى ان أي ائتلاف حكومي عليه ان يجمع داخله احزاباً تؤيد استمرار الانسحابات أحادية الجانب وأحزاباً تعارض ذلك، مما يصعب اقرار سياسات في هذا الاتجاه بغية الحفاظ على الائتلاف القائم. ويسري هذا الحال على باقي بنود عملية السلام، أي لا وجود لائتلاف حكومي بإسرائيل يمكنه متابعة عملية السلام والموافقة على شروطها. بالأساس إقامة دولة فلسطينية وإخلاء المستوطنات.

٦- على إسرائيل ان توافق على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار اتفاق سلام شامل (بالنسبة المئوية)

	كافة المصوتين	كديما	الليكود	العمل	إسرائيل بيتنا (ليبرمان)	شاس	ميرتس
بالتأكيد نعم	٢١,٩	٢٩,٣	٥,١	٣٩,٨	٧,٥	١,٤	٦٨,٧
اعتقد ذلك	٤١,٠	٥٠,١	٣٤,٦	٤٢,٤	٧٠,٧	٢٣,٩	٢٩,٩
لا اعتقد	١٥,٤	١٠,٦	٣٠,١	١٢,٠	٨,٣	٢٥,٤	–
بالتأكيد لا	٢١,٧	١٠	٣٠,١	٥,٨	١٣,٥	٤٩,٣	١,٥

معظم مصوتي حزب كديما والعمل يؤيدون إقامة دولة فلسطينية (٨٠ ٪)، بدرجات متفاوتة، وطبعا وفقا للمفهوم الصهيوني. بالمقابل يعارض مصوتو الليكود والاحزاب اليمينية ذلك. ولعل النتيجة المفاجئة هي تلك التي تشير الى عدم معارضة جدية لدى مصوتي حزب إسرائيل بيتنا (حزب ليبرمان ومعظم مؤيديه من المهاجرين الجدد) إقامة دولة فلسطينية. ويبدو لأول وهلة وجود نزعة "يسارية" لدى ناخبي هذا الحزب، الا انه في واقع الامر فإن المهاجرين الجدد أقل تشددا من قيادته؛ لأن جدول حياتيه اليومي يكتظ ببنود وقضايا لا علاقة لها بـ"ارض إسرائيل الكاملة" وإنما بقضايا الدين والدولة والاندماج في المجتمع الإسرائيلي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية (بشارة ٢٠٠٥). ومن جهة أخرى، تعاني هذه الشريحة من انفصال في الموقف السياسي، شبيه الى حد بعيد، بمواقف بقية شرائح المجتمع الإسرائيلي الذي يدعم شعار إقامة دولة فلسطينية خالية من المضمون. أي ان تعامل المستطلعين مع هذا السؤال ينبع من موافقة على شعار إقامة دولة فلسطينية دون الموافقة على مضمون هذا الشعار، موافقة وفقا للشروط والاملاءات الإسرائيلية التي تفرغ الدولة الفلسطينية من أي مضمون سيادي وقابلية للحياة، ما يمنع امكانية تحقيق الشعار. وعلى ما يبدو فإن الجمهور اليهودي يريد ان يتخلص من القضية الفلسطينية بعصا الساحر وان يتخلص من "الخطر الديمغرافي" بواسطة إقامة دولة فلسطينية تزيل اعباء الاحتلال وتبيض صفحة إسرائيل إقليميا ودوليا، وفي الوقت ذاته الاحتفاظ بالارض الفلسطينية والمستوطنات والقدس. يتعزز هذا التفسير عندما نتابع مواقف المستطلعين تجاه إخلاء المستوطنات من الضفة والتنازل عن أحياء عربية من القدس.

٧- اخلاء المستوطنات الإسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة (بالنسبة المئوية)

	كافة المصوتين	كديما	اليكود	العمل	إسرائيل بيتنا (ليبرمان)	شاس	ميرتس
لا أوافق بأي شكل من الاشكال	٣٧,٧	١٩,٦	٥٦,٦	١٢,٥	٥٧,١	٦٥,٢	٠
اخلاء مستوطنات صغيرة ومعزولة لاسباب امنية وابقاء كتل استطانية كبيرة	٤٥,٦	٦٤,٥	٣٩,٦	٤٣,٨	٤٢,٩	٣٤,٨	٤١,٢
اوافق على اخلاء كافة المستوطنات	١٦,٨	١٥,٩	٣,٨	٤٣,٨	٠	٠	٥٨,٨

فقط بين مصوتي حزب ميرتس (لا يتعدون ال ٥ ٪ من مجموع الناخبين) توجد أكثرية لإخلاء كافة المستوطنات التي أقيمت على أراضي الضفة الغربية. وتنقلب الصورة رأسا على عقب في صفوف مصوتي باقي الاحزاب، وتتوحد حول الاجماع الإسرائيلي المعارض لإخلاء المستوطنات. من الواضح أيضا ان معظم المُستَطلَعين، دون فرق في انتمائهم الحزبي، يؤيدون إخلال مستوطنات صغيرة ومعزولة. يعود

هذا الموقف بالأساس بسبب دوافع أمنية،وارتفاع ثمن حماية تلك المستوطنات كما دلت على ذلك انتفاضة الأقصى. ناهيك عن الفائدة الاستراتيجية الضئيلة لتلك المستوطنات. مما يعني ان الموافقة الشكلية التي أبداها المستطلعون حول إقامة دولة فلسطينية لا تتعدى طرح شعار فارغ المضمون ولا يتناقض مع الاجماع الإسرائيلي، ولا يتناقض مع برامج عمل معظم الاحزاب السياسية الرئيسية في إسرائيل. وتلك هي لاءات باراك الاربع التي اعلنها بعيد انتخابه رئيساً للوزراء في العام ١٩٩٩ وتلك هي أسباب فشل مفاوضات كامب ديفيد. الجمهور الإسرائيلي يريد إقامة دولة فلسطينية دون ازالة المستوطنات ودون التنازل عن القدس، كما سنرى في الجدول التالي.

٨- حسب اعتقادك على إسرائيل ان تقبل بإرجاع احياء عربية من القدس أم لا، حتى بثمن عدم التوصل لإتفاقية سلام؟

	كافة المصوتين	كديما	الليكود	العمل	اسرائيل بيتنا	شاس	ميرتس
بالتأكيد عليها التنازل عن احياء عربية	١٦,٨	١٧,٨	٥,٧	٢٦,٦	٧	٤,٣	٥٠
التنازل عن احياء عربية	٢٩,٨	٤٢,١	٢٠,٨	٣٧,١	٣٧,٢	٤,٣	٥٠
الاستمرار في السيطرة على الاحياء العربية	٢٧,٥	٢١,٥	٤٧,٢	١٥,٦	٢٣,٣	٤٧,٨	٠
بالتأكيد الاحتفاظ بالاحياء العربية	٢٥,٣	١٧,٨	٢٦,٤	١٧,٢	٣٠,٢	٤٣,٥	٠

قبل تناول الفروقات بين مؤيدي الأحزاب حول هذا السؤال، من الأهمية بمكان التطرق الى صيغة السؤال المطروح، ذلك انه لا يتطرق الى التنازل عن مدينة القدس للسلطة الفلسطينية لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية، ولا يتطرق الى قضية السيادة على الأماكن المقدسة في القدس. والمطروح في هذا السؤال هو الموافقة على إرجاع أو عدم إرجاع أحياء عربية (دون تفصيل عن أي احياء). وبالرغم من ضبابية السؤال، وعلى الرغم من وجود شق إضافي من السؤال يوضح ان عدم التنازل عن أحياء عربية في القدس قد يؤدي الى فشل عملية السلام، لا نجد تأييداً ملحوظاً وصريحاً "لتنازل" إسرائيل عن احياء عربية في القدس الشرقية.

قرابة ال ١٧٪ من كافة المستطلعين، و١٧,٨٪ من مؤيدي كديما و ٢٦,٦٪ من مؤيدي حزب العمل يوافقون على التنازل عن أحياء عربية في القدس، وليس بالضرورة الاماكن المقدسة. وترتفع هذه النسبة لدى مؤيدي الموقف الوسطي، أي يمكن الموافقة على تنازل لكن ليس بالتأكيد. من الناحية الأخرى يؤيد قرابة ال ٥٠٪ من كافة المستطلعين عدم التنازل عن أحياء عربية، وتتقارب هذه النسب بين صفوف مؤيدي حزب كديما والليكود وإسرائيل بيتنا، وتنخفض بين مؤيدي حزب العمل. ومن الواضح أيضا ان ناخبي حزب العمل وميرتس هم الأكثر تقبلاً لهذا المبدأ، مقابل رفضه بدرجات متفاوتة لدى مصوتي حزب كديما، وحزب الليكود وإسرائيل بيتنا وشاس، ومؤيدي الأخير كانوا الأكثر رفضا

مستوطن شعاره: الخليل بيتنا!

"للتنازل" عن أحياء عربية من القدس. والأهم ان مؤيدي الحزب الحاكم ومعظم احزاب الائتلاف يعارضون "التنازل".

مرة اخرى نجد تناقضاً بين الموافقة على شعار إقامة دولة فلسطينية وبين المضمون الجوهري لإقامة الدولة الفلسطينية. ومرة اخرى تعكس مواقف المستطلعين الإجماع الإسرائيلي على "اللاءات" الأربع التي أفشلت مفاوضات كامب ديفيد. شعار "إقامة الدولة الفلسطينية" المقبول لدى الجمهور الإسرائيلي فارغ المضمون وغير قابل للتنفيذ على أرض الواقع.

لا تكتمل فسيفساء متابعة مواقف الجمهور الإسرائيلي قبيل انتخابات العام ٢٠٠٦ دون التطرق الى الشق الثاني من الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ عربية، وهو الجولان المحتل. الجدول ٩ يستعرض مواقف مؤيدي الاحزاب المختلفة من قضية إرجاع الجولان الى سورية.

٩ – على إسرائيل إرجاع أراضٍ في هضبة الجولان مقابل اتفاقية سلام وترتيبات أمنية مقبولة على الجيش الإسرائيلي (بالنسبة المئوية).

	كافة المصوتين	كديما	الليكود	العمل	إسرائيل بيتنا	شاس	ميرتس
إرجاع هضبة الجولان كاملة	4.1	2.8	3.7	9.4	0	4.3	5.9
إرجاع قسم كبير من هضبة الجولان	10.2	14	0	20.3	4.5	0	52.9
إرجاع جزء صغير من هضبة الجولان	21.4	30.8	11.1	32.8	11.4	8.7	41.2
لا اوافق بتاتا	64.2	52.3	85.2	37.5	84.1	87	0

بمقدور المعطيات المعروضة في الجدول السابق أن تثير علامات استعجاب لدى كل متابع للشأن الإسرائيلي. اذ لم نجد فروقات جوهرية في مواقف مؤيدي الاحزاب السياسية المختلفة تجاه إرجاع الجولان، فما عدا مصوتي حزب ميرتس، لم نجد لدى المُستَطلَعين تقبلاً لإرجاع هضبة الجولان الى سورية، ورفضاً لإرجاع قسم كبير من أراضي الجولان الى سورية مقابل اتفاقية سلام شاملة وترتيبات أمنية يقبلها الجيش الإسرائيلي. ولم تتعد نسبة المُستَطلَعين الموافقين على إرجاع هضبة الجولان كاملا الـ ٤,١ ٪. على الرغم ان صيغة السؤال تؤكد ان المقابل سيكون إتفاقية سلام وترتيبات أمنية مقبولة على الجيش الإسرائيلي. ٥٢,٣ ٪ من المستطلعين الذين أبدوا نيتهم التصويت لحزب كديما يرفضون إرجاع الأرض مقابل اتفاقية سلام مع سورية. ترتفع هذه النسبة الى ٨٥,٢ ٪ لدى مصوتوا الليكود، والى ٨٤,١ ٪ لدى مصوتي إسرائيل بيتنا. وتنخفض هذه النسبة بين مؤيدي حزب العمل الى ٣٧,٥ ٪. من الواضح ايضا ان مؤيدي حزب كديما وحزب العمل يفضلون إرجاع قسم صغير في الاساس من الجولان المحتل الى سورية مقابل اتفاقية سلام وترتيبات أمنية. وقلة قليلية تؤيد إرجاع قسم كبير من أراضي الجولان. ٥٢,٩ ٪ من مصوتي ميرتس دعموا إرجاع قسم كبير من أراضي الجولان وإخلاء المستوطنات الإسرائيلية هناك، و ٢٠,٣ ٪ من مصوتي حزب العمل.

المغزى المركزي من المعطيات الواردة في هذه الورقة هي تعدد الإشارات الى التحول نحو اليمين في المجتمع الإسرائيلي ورفضه مبدأ السلام العادل والشامل منذ بداية عملية السلام والمفاوضات في بداية التسعينيات وحتى انهيارها التام في العام ٢٠٠٦. لوحظ هذه التحول في كافة شرائح المجتمع الإسرائيلي عبر دراسات انماط التصويت منذ انتخابات العام ١٩٩٩. وفقا لشاليف وكيش، كان تنامي النزعة اليمينية بين المجتمع الإسرائيلي واضحاً من مقارنة مواقف الناخب الإسرائيلي بين انتخابات العام ١٩٩٩ و ٢٠٠٣، والاهم ان النزعة لم تقتصر على مصوتي الاحزاب اليمينية، على العكس، تنامي النزعة اليمينية برز بالأساس لدى مؤيدي الاحزاب غير اليمينية، نحو: حزب العمل وحزب شينوي. ولم يلاحظ الباحثان فروقات في مواقف مؤيدي حزب الليكود أو شاس بين العام ١٩٩٩ و ٢٠٠٣،[٨] اما عزمي بشارة فيعتقد انه "طرأت على المزاج السياسي الإسرائيلي ردة فعل يمينية عصبية نتيجة انتفاضة الاقصى، وانهيار ما صور إسرائيليًا على انه "نهج سلام".[٩] والواضح من المعطيات انه لم تكن أبداً نزعات يسارية جدية لدى المجتمع الإسرائيلي، والتغير في سياسات الحكومات مع بداية التسعينيات لم يعكس بالضرورة مواقف الجمهور الإسرائيلي، انما عكس طموحات القيادة الإسرائيلية وصناع القرار في الانخراط في المنطقة وفي العالم، دون أية نية صادقة لاحلال السلام العادل والشامل، على أمل ان تؤثر ثمار العملية السلمية على آراء ومواقف المجتمع الإسرائيلي لاحقا.

لا يمكننا تكهن التصرف المستقبلي للناخب الإسرائيلي وصناع القرار في الدولة، في هذه المرحلة، خاصا بعد فشل العدوان الإسرائيلي على لبنان، وتعثر خطط الانسحابات الأحادية من المناطق الفلسطينية، وتأزم الوضع الداخلي في إسرائيل. لكننا نعتقد ان جميع هذه العوامل تؤثر على تنامي النعرات اليمينية داخل المجتمع الإسرائيلي والعودة بشكل واضح الى الحلول العسكرية مقابل الطرف الفلسطيني، ولو بسبب الحاجة لترميم قوة الردع الإسرائيلية المفقودة بعد حرب لبنان، وبسبب غياب برنامج سياسي لدى الحكومة الإسرائيلية، ما يدفعها لمحاولة إدارة الصراع دون حلّه. كما لا يمكننا التكهن بما يحمله صيف هذا العام بعد تعالي اصوات الحرب بين إسرائيل وسورية.

الا انه يمكننا الجزم في ان المجتمع الإسرائيلي غير مهيأ لقبول الحلول السلمية ودفع الثمن المطلوب مقابل، ذلك في الحالة الفلسطينية والسورية. وان هناك اجماعاً إسرائيلياً عاماً حول شروط السلام المقبول. يقبل الجمهور اليهودي إقامة دولة فلسطينية دون قبول ضرورة التنازل عن القدس ودون الحاجة لإخلاء المستوطنات القائمة على الأراضي الفلسطينية، ودون العودة الى حدود ٦٧. كما يريد الجمهور اليهودي الاحتفاظ بهضبة الجولان غير عابئ بالحقوق الشرعية والقرارات الدولية. مما لا شك فيه ان مواقف الجمهور الإسرائيلي، بعد اربعين عاما من الاحتلال، وسياسات الحكومات الإسرائيلية، يعيقان الى حد بعيد تحقيق السلام العادل والشامل، ناهيك عن غياب ضغوطات دولية على إسرائيل لكي تقبل شروط السلام.

الهوامش

[٢] Almond G.A. et. al. Comparative Politics Today: A World View. New York: Longman.

[٣] أريان، آشر وميخآييل شامير. سلسلة أبحاث الانتخابات في إسرائيل. العطيات الاحصائية متوفرة في:
Israel Social Sciences Data Center: www. isdc.huji.ac.il

[4] Peled, Y. & Gershon, S. (2002). Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship. Tel-Aviv: Tel-Aviv University Press.

[٥] رام، وري (٢٠٠٥). العولمة وإسرائيل. تل-أبيب: رسلينك (عبري).

[٦] بالاخذ بعين الاعتبار انها تعاني من النواقص الاعتيادية والمألوفة في علم الاحصاءات واستطلاعات الرأي العام.

[٧] من ابرز الابحاث لدراسة تصرفات الناخب الإسرائيلي هي تلك التي يعدها الباحثان آشر اريان وميخال شمير. ومن ابرز تلك الابحاث هناك البحث المعمق الذي يلخص نتاج عشرات الاعوام من بحث انماط التصويت لدى الناخب الإسرائيلي والمعد العام ١٩٩٩.
Shamir, M. & Asher, A. (1999). "Collective Identity and Electoral Competition in Israel". The American Political Science Review, 93 (2): 265-277.

[٨] للتوسع في مجال دراسة انماط التصويت لدى الناخب الإسرائيلي يمكن مراجعة: شاليف وكيش (٢٠٠٥). الخاسرون والرابحون في انتخابات ٢٠٠٣. لدى أريان وشامير، الانتخابات في إسرائيل ٢٠٠٣. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية (بالعبري). أريان وشامير ١٩٩٩ (مصدر سابق).

[٩] عزمي بشارة ٢٠٠٥. من يهودية الدولة حتى شارون. رام الله: مواطن.

"يروشلايم شل زهاف"
أورشليم من ذهب

(من افرازات حرب حزيران ٦٧ في اسرائيل كان انتشار أغنيات عبرية تمجد الحرب وتدعم الاحتلال وتعكس نشوة النصر في هذه الحرب الخاطفة، ومن الأغنيات التي اشتهرت كانت أغنية : ناصر (عبد الناصر) ينتظر رابين هاي يا يا فلينتظر ولا يتحرك لأننا حتما آتون.. ولكن الأكثر انتشارا حتى اليوم هي أغنية نوعمي شيمر – يروشلايم شل زهاف، أورشليم من ذهب، التي أدتها المطربة شولي حين. الصحافي أوري أفنيري تناول في أحد مقالاته هذه الأغنية وموقعها في الوعي الاسرائيلي)

عشية وفاتها، اعترفت نوعمي شيمر، بالخطيئة الكبيرة التي ارتكبتها في حياتها؛ فأغنيتها الأكثر شهرة، "يروشلاييم شل زهاف" (أورشليم من ذهب)، ليست إلا نسخة عن أغنية تهليلية باسكية. لقد سمعت اللحن قبل سنوات من المطرب الإسباني باكو إبنز عندما قدّم عرضه في يافا.

وعلى حد أقوالها؛ فإنها لم تسرق الأغنية عن سابق قصد، بل ذوّتتها باطنياً واعتقدت أنها لها. لقد كان ذلك، على حد أقوالها، بمثابة "حادث عمل". وقد اهتمت أيضاً في أن تشرح أنها غيرت ثمانية مقاطع نوتات في الأغنية، وهكذا أصبحت، من الناحية القانونية؛ مخوّلة بجباية عائدات الأغنية على مدار سنوات الاحتلال.

إلى هنا كل شيء جيد وجميل. هذا يمكن أن يحدث لكل واحد منا. أنت تسمع أو ترى شيئاً ما، وهذا الشيء ينخرط في عقلك الباطني ثم تعتقد أنه من وحي إلهامك. إلا أنه في هذه الحال حدث شيء أكثر حدة؛ فحين سألوها، عدة مرات، عن وجه الشبه بين الأغنيتين؛ ردت بغضب وأنكرت أي شبه، بل إنها هاجمت السائلين. إلا أنها في رسالة اعترافها، عشية موتها؛ ذكرت أن تأنيب الضمير قض مضجعها، وربما هو الذي أدى في نهاية الأمر إلى مرض السرطان الذي قضى على حياتها.

إلى هنا؛ هذه هي قصة مؤثرة ولكنها ليست مهمة إلى حد كبير. ملحنة مرموقة وقعت في الخطأ وأغنيتها بمثابة انتحال. غير أن هذه الملحنة لم تكن ملحنة اعتيادية، وهذه الأغنية لم تكن أغنية اعتيادية.

كانت نوعمي شيمر رمزاً لما يُدعى، بلغة الحنين إلى الماضي، "أرض إسرائيل الجميلة". لقد ولدت في مستوطنة تعاونية (كنيرت) على ضفة بحيرة طبريا، وقد خلّدت طبيعة البلاد وروحها بكلمات وبألحان رائعة الجمال، كانت تكمّل بعضها بشكل يثير الإعجاب. حين تزوجت من رجل عنصري متطرف وتحوّلت إلى شاعرة اليمين؛ استمر اليسار بالإعجاب بها بسبب تواضعها، وشخصيتها القريبة من القلب وجودة أغانيها.

إلا أن الأغنية قد عتمت الأضواء على المؤلفة. فقد تحوّلت هذه الأغنية إلى رمز قومي، ليس بسبب جودتها فحسب؛ بل بسبب سيرتها أيضاً.

عشية "عيد الاستقلال" عام ١٩٦٧؛ شاركت نوعمي شيمر في مسابقة للأغاني الإسرائيلية. وقد كتبت الأغنية، كلمات وألحاناً، وأصرت على أن تقوم بتنفيذ الأغنية شولي حِين، التي كانت آنذاك مغنية غير معروفة صاحبة صوت رنان صاف.

كانت هذه أغنية بهدف المسابقة، ولكن حين أسمعت الأغنية في القاعة وفي الراديو حدث شيء ما. لقد هزّت مشاعر السامعين وحازت بالطبع على الجائزة الأولى.

حتى في ذلك الحين؛ كان يمكن لهذه الأغنية أن تظل أغنية جميلة فقط، لولا نشوب حرب "الأيام الستة" بعد عدة أسابيع. لقد احتل الجيش الإسرائيلي القدس ووصل الجنود إلى حائط المبكى وغمر الدولة كلها سيل من ثمالة النصر، الممزوجة بعلم الغيب الأشبه بالديني.

تحولت أغنية "يروشلاييم شل زهاف"، بين ليلة وضحاها؛ إلى تجسيد سام للإحساس الوطني، ورمز للنصر الذي اعتُبر نوعاً من الخلاص، ونشيداً وطنياً ثانياً.

رأيت في ذلك فرصة، وقد كنت في حينه عضو كنيست. أنا لا أحب، دون مبالغة؛ نشيدنا الوطني. لقد كُتبت كلماته قبل مائة سنة وعبّرت عن تطلع يهود المنفى إلى أرض إسرائيل. حتى بعد تغيير كلمات اللازمة: "لم نفقد الأمل بعد، الأمل القديم، في العودة إلى أرض آبائنا، المدينة التي جلس داوود فيها". هذا نشيد لطائفة دينية، وليس لدولة ذات سيادة وكينونة ثابتة.

إضافة إلى ذلك؛ فإن أكثر من عشرين في المائة من مواطنيها ليسوا يهوداً، وهي حالة غير جيدة ألا يتمكن مواطنون كثيرون من التعاطف مع النشيد الوطني والعلَم. على فكرة؛ لحن "هتكفا" مسروق هو أيضاً، إلا أن المؤلف لم يُخْف مصدره؛ فهذه أغنية رعاة رومانية، وهناك إصدار معدّل دخل إلى "مولدفا"، وهي الأغنية السمفونية للملحن الوطني التشيكي بدريخ سمنتا.

فكرت فيما لو أقترح أغنية نوعمي شيمر لتكون نشيداً وطنياً فسوف أحصل على إجماع واسع لفكرة تغيير النشيد الوطني. صحيح أنني لم أكن سعيداً من بعض الأبيات العنصرية التي أضيفت إلى الأغنية؛ ولكني كنت على ثقة أنه سيكون بالإمكان تغييرها في سياق الأمور.

قدمت اقتراح قانون إلى الكنيست بهذا الصدد. لقد اعتقد رئيس الكنيست آنذاك، كديش لوز، أنه ليس بمقدوري أن أقترح ذلك دون موافقة المؤلفة. التقيت بها في مقهى في تل أبيب، وأحسست بترددها الذي أفهمه الآن فقط. في النهاية خوّلتني بالإعلان نيابة عنها بأنها لا تعارض الاقتراح.

لم يُطرح الاقتراح في نهاية الأمر للتصويت، ولكن "يروشلاييم شل زهاف" احتلت على مدار السنين مكانة النشيد الوطني بشكل غير رسمي، وخاصة كنشيد وطني خاص بحرب حزيران.

لهذا السبب؛ يتعدى الصخب الحالي حيّز فضيحة حول الأغنية والمؤلفة. لقد حدث لـ "يروشلاييم شل زهاف"، رمز الحرب، ما حدث لتلك الحرب ذاتها.

سبقت الحرب ثلاثة أسابيع من الخوف المتزايد الذي يثير الأعصاب، حين كان يبدو لدى معظم الإسرائيليين، ابتداء من أعضاء الحكومة وانتهاء بآخر المواطنين؛ أن وجود الدولة وحياة سكانها عرضة للخطر. كان يبدو أن جيوش مصر وسورية والأردن على وشك اجتياح الحدود من جهات ثلاث بهدف إزالتها عن وجه الأرض، إلا أن الجيش الإسرائيلي هو الذي بدأ بالهجوم وقضى على الجيوش الثلاثة بضربة مفاجئة، واحتل كل مساحة فلسطين، إضافة إلى سيناء وهضبة الجولان.

لقد اتضح للمؤرخين بعد سنوات؛ عدم وجود أي خطر كامن على الدولة، وأن الدول المجاورة لم تكن تنوي المهاجمة بل الإخافة فقط، وأن انتصار الجيش الإسرائيلي لم يكن أعجوبة بل كان حصيلة استعدادات دقيقة، وخاصة من قبل سلاح الجو. إلا أن الأسطورة ما زالت قائمة حتى يومنا هذا.

كانت تبدو الحرب في أيام المعارك وبعدها، حرباً دفاعية تامة. لم يكن لأي شخص أن يفكر في ذلك الحين في احتلال متواصل. كان من الواضح أننا سنضطر إلى إعادة المناطق التي احتللناها بعد فترة قصيرة، كما حدث بعد حرب سيناء عام ١٩٥٦. كان الجدال محتدماً حول السؤال لمن نُرجع: تحدثت الحكومة وكافة الأحزاب تقريباً عن إرجاع هذه المناطق إلى الأردن ومصر، أما أنا ومن يعتقد مثلي، وكان من بينهم جنرالات في الجيش؛ فقد اقترحنا إرجاعها إلى الشعب الفلسطيني لتُقام عليها دولة فلسطين. حتى ذلك الحين كنا على ثقة بأن "احتلالاً نيّراً" سيحكمها.

تحوّل "الاحتلال النيّر"، منذ زمن بعيد إلى نظام قمع وحشي وبشع. لقد تحققت نبوءة يشعياهو ليبوفيتش، القائلة إن الاحتلال سيفسدنا حتى الجذور، وسيحوّلنا إلى شعب من المستغلين وأفراد تابعين "للشاباك" (جهاز المخابرات الإسرائيلي الداخلي)، تحققت بكل بشاعتها. ما بقي من "أرض إسرائيل الجميلة" هو حنين لزج إلى الماضي، كانت نوعمي شيمر إحدى من رفع رايته.

ما كان يبدو للعالم دولة صغيرة وشجاعة، متطورة وتعمها المساواة، مقارنة مع ما يحدث الآن؛ تحوّلت إلى دولة مُحتلة وسالبة، رهينة بين أيدي المستوطنين المسرنمين (السائرون وهم نيام)، مليئة بالعنف و"الرأسمالية الخنزيرية"، حسب تعريف شمعون بيريس، أحد المسؤولين الرئيسين عن الوضع الحالي. لقد بدأت فكرة مقاطعة إسرائيل تتأجّج في العالم.

وما كان يبدو ذات مرة كأعجوبة إلهية؛ يبدو الآن بالنسبة للكثيرين كمعاهدة مع الشيطان.

(أوري أفنيري، عن موقع "غوش شالوم"، كتلة السلام)